

الوائح التشريعية لحقوق الطفل الإعلامية "التجربة الجزائرية انموذجا"

د: ميلود مراد

جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة (الجزائر)

الملخص :

تعتبر وسائل الإعلام والاتصال ادات مثلث لنشر المواد الإعلامية والمعلومات الثقافية والاجتماعية والبيئية، التي توضح لكل أطراف المجتمع والطفل خاصة حقوقه وواجباته تجاه أسرته ومجتمعه، حيث أن باستطاعة هذه الوسائل المختلفة سواء كانت مكتوبة أو سمعية أو بصرية، المساهمة في التعرف على آراء الأطفال والتعامل مع القضايا التي تهمهم من وجهة نظرهم وبالتالي تمكين هذه الشريحة المهمة من المجتمع من المشاركة في الأمور التي تتعلق بحياتهم، بالموازاة مع تحمل وسائل الإعلام والاتصال المختلفة مسؤولية حماية الأطفال بكل الأشكال والأساليب وأصبح الإعلام شريكا أصيلا، لذلك كانت المتطلبات الخاصة بالطفل و الإعلام من أهم اهتماماتها. غير أن الطفل اليوم يعيش في عالم غزير من تدفق الإعلام أصبحت تؤثر على صفو حياته، وجب الحفاظ على هذه الحقوق من خلال المواثيق والساتير العربية والعلمية.

الكلمات المفتاحية: الحقوق / الطفل / اللوائح التشريعية / الإعلام / التأثيرات / المخاطر

Résumé:

Les médias sont considérés comme des moyens efficaces de la diffusion de l'information et des informations relatives à la vie sociale, culturelle et environnementale qui servent d'énoncer l'actualité à un large public y compris l'enfant la catégorie la plus vulnérable. ils sont censés sonder les opinions des enfants eux-mêmes envers les questions qui leur concernent à fin de pouvoir participer au traitement des questions de l'enfant et contribuer à le protéger de toute forme de préjudice informationnel. cependant l'enfant aujourd'hui vit dans un monde de flux de l'information qui ne permet pas d'assurer une vie stable et paisible en affectant l'état morale et psychique de l'enfant, ce qui exige de consacrer une réglementation propre à la protection de l'enfant des médias et cela ne sera que via les chartes et les constitutions arabes

Mots-clés: Droits / Enfant / Règlements Législatifs / Médias / Effets / Risques

مقدمة :

على غرار كل الجهود المبذولة للرفع من مستوى الطفل فإن هذه الفئة لازالت محاطة بعدة تحديات جسيمة لاسيما في وطننا العربي، ولعل أبرز هذه التحديات عدم التحكم في ما يعرف بالإعلام، والتي أضحت مضامين هذا الأخيرة تتدفق بعدة أشكال من فضائيات وشبكات عنكبوتية دون أي رقيب، والتي تؤثر بشكل أو بآخر على حياة الطفل ولهذا تعتبر وسائل الإعلام أدوات تواصل جماهيرية بين الطفل والعالم الخارجي ، وقد تطورت هذه الأخيرة بصورة مذهلة في السنوات الأخيرة - خصوصا في الجانب المرئي- وتوفرت العديد من الخيارات ، لدرجة أن نجد بعض الأطفال لا يعرفون الشارع ، ولا يتفاعلون مع المدرسة ، ولا يخالطون أسرهم، وان جل مادته المعرفية وثقافته الشخصية مصدرها وسائل الإعلام. من هنا يمكن تصنيف وسائل الإعلام بأنها المؤثر الأول والأقوى على الطفل، إذ

أصبحت هذه التكنولوجيا بفعل ما تمارسه من تأثير على الطفل تضطلع بعدة أدوار كانت تقوم بها مؤسسات أخرى كالأسرة والمدرسة وحتى الشارع مثلا.

لقد أصبحت المادة الإعلامية الموجهة للأطفال من أخطر الصناعات الإعلامية في العصر الحالي، ومن أكثر الصناعات التي تشهد إقبالا من طرف المستثمرين وشركات الإنتاج العالمية نظرا لما تدره من أرباح سنوية تقدر بملايين الملايين من الدولارات بسبب استهدافها شريحة واسعة تنتسج دائرتها باستمرار، وهي شريحة الأطفال، لقد بات إعلام الطفل يشهد تناميا ملحوظا، وصار أكثر قربا من الطفل داخل البيت، وقد حمل هذا الانتشار السريع معه أساليب جديدة وأكثر تطورا لاستمالة الطفل والسيطرة على عقله وسلوكياته ودفعه الى الإدمان على ذلك الصندوق السحري العجيب كما كان يسميه أبائنا وأجدادنا ولاشك ان هذا التوسع المذهل في تجارة التسلية الموجهة للأطفال يخفي الكثير من المخاطر والسلبيات، فجل الشركات المنتجة والعاملة في هذا القطاع هي شركات غربية توجه نشاطها ثقافة غربية وفهم غربي لمعاني التسلية واللعب والترفيه والتربية، ومتجذرة في ممارسات وعادات المجتمعات الغربية التي تتعامل مع إعلام الطفل بمنطق السوق والجري وراء الربح والكسب دون اهتمام بالقيم والعادات والأعراف وفي حالة التعارض بين هدفي الكسب وزرع القيم فإن الغلبة تكون للأولى على حساب الثانية.

و في ظل التحديات القائمة و المستجدات العالمية كانت الجهود الدولية و العربية التي تطرقت لإعلام الطفل خير دليل على ذلك و يظهر من خلال الاتفاقيات والخطط و الإعلانات الخاصة بالطفل وذلك من خلال حقوقه المتمثلة أساسا في الإعلام لذا كان من الضروري الدفع بمسار العمل المشترك في هذا المجال و ذلك من خلال ترسيخ حقوقه و المتمثلة في الحق في البقاء و النماء و الحماية، لأن هذه الأهداف الإستراتيجية تستوجب بدور الإعلام الموجه للطفل، الجزائر كغيرها من الدول التي ساهمت وشاركت في صياغة وبلورة بعض القوانين والتشريعات الضامنة للطفل حقوقه الإعلامية ، سواء كانت هذه القوانين والمراسيم داخلية أو خارجية ، بيد أن تفعيل الحقيقي والتطبيق الفعلي لهذه المواثيق والدساتير يعتبر الضامن الحقيقي لجدية القائمين على حماية حقوق الطفل الإعلامية ، من هنا جاءت هذه المقال لتطرح الإشكالية التالي :

ماهي مساعي الجزائر لحماية حقوق الطفل الإعلامية وفق المواثيق والقوانين الدولية؟

فحقوق الطفل المتلقي للبرامج التلفزيونية تنقسم في التشريعات العربية إلى قسمين: هناك من جهة أولى حق الطفل في الإعلام و في الحصول على المعلومات المناسبة من مختلف وسائط الإعلام، وهناك من جهة ثانية حق الطفل في الحماية من الإعلام نفسه و تحديدا من الأدوات المضرة بوسائط التعليم.

إن الطفولة مرحلة مهمة من مراحل حياة الإنسان، ولا سيما في مجتمعات خصبة كمجتمعنا العربي وقد بينت الإحصاءات الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن (40%) من أبناء مجتمعنا العربي هم من الشريحة العمرية من (0) إلى (14) سنة وبما أن الإعلام الموجه للطفل من أهم أنواع الإعلام إذا نظرنا له من جانب التقسيم بالشريحة العمرية فإن الشركات تعمل على أساس أن الطفل عالم قابل للتشكيل بحسب الرغبات والأهداف المقصودة ، وأنه رهان كبير على المستقبل والحاضر إذ بامتلاك هذا الطفل والسيطرة على وعيه والتحكم في ميولاته يمكن امتلاك مستقبله والسيطرة عليه. فهي ترى أن الطفل هو الغد القادم ، وما يرسم هذا الغد هو نوعية التربية والتلقين الذي نلقنه لأطفالنا في الحاضر. "عوض : 1994، 28"

وقد برهن الكثير من العلماء والباحثين في مجالات الاتصال الإنساني وعلوم الإعلام على خطورة الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام قديمة كانت ام جديدة وتأثيراتها على الطفل، واعتبروا أن المخلوقات البشرية مدفوعة لفهم أنفسها وبيئتها الاجتماعية، وهي تستخدم هذا الفهم في توجيه أعمالها وفقا لعلاقاتها المتبادلة مع الآخرين. وقد رأى البعض

منهم أن التسلية قد تكون هدفا جوهريا وسمة لكل المجتمعات، وهي أكثر من مجرد وسيلة للهروب أو التخلص من التوتر، كما أنها وسيلة لتعزيز البعد الاجتماعي للإنسان وتعليمه الأدوار والقواعد والقيم من خلال التسلية مع الآخرين، وعندما يلهو الإنسان فإنه يعبر عن ثقافته.

فالرسائل الإعلامية مؤثرة في تكوين الأبناء، لما يتمتع به من حضور وجاذبية واتقان... والمشكل اليوم أن الأطفال لا يتعرضون لتأثير إعلام واحد صادر عن جهة واحدة، يمكن التفاهم معها من أجل التقريب بين مفردات الرسائل التي يوجهها للأطفال، ومفردات الرسائل التي توجهها الأسر والمدارس. إن الوسائل الإعلامية تنتمي إلى أكثر من (200) بلداً في العالم، وهي تعكس ثقافات وديانات وتطلعات متباينة أشد التباين. وإن نسبة غير قليلة من الناس قد سلمت أبناءها للفضائيات من غير قيود تذكر، ولهذا فإن ما يقوله الأبوان بات يفهم لدى هؤلاء الأبناء في ضوء الخلفية الثقافية العميقة والمتناسكة التي بناها الإعلام بشتى صورته ومكوناته، وبهذا فعلاً يصبح ما يقوله الأبوان جزءاً مرتين للكل أكثر من أن يكون بعضاً منه. "غريبال : 2002 ، ص 42"

1- اللوائح والقوانين المشرعة لحق الطفل في الإعلام

➤ **إعلان العالمي لحقوق الإنسان ديسمبر 1948:** تعتبر وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي انعقدت في شهر ديسمبر 1984 تاريخية وهامة في تاريخ حقوق الإنسان، حيث صيغت وتبلورة هذه الوثيقة من طرف ممثلون من جميع دول العالم، واعتمدت الجمعية العامة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في باريس في 10 ديسمبر 1948 بموجب القرار 217 بوصفه أنه المعيار المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم. وهو يحدد للمرة الأولى حقوق الإنسان الأساسية التي يتعين حمايتها عالمياً. ومنه حرية التعبير وتلقي الرسائل الإعلامية ووسائل الإعلام عامة، وقد ترجمت تلك الحقوق إلى 500 لغة من لغات العالم، وقد جاء في المادة 19 من هذا الإعلان صراحة أن: لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية في اعتناق الآراء دون مضايقة وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود، لم تتكلم المادة 19 حقيقة عن الطفل كفرد لكنها تكلمت عن حقوق الإنسان بصفة عامة، في إيداء آراءه دون قيود وعبر أي وسيلة كانت.

➤ **ميثاق حقوق الطفل العربي " في ديسمبر 1984:** تمثلاً لما تضمنه ميثاق الأمم المتحدة، يعتبر ميثاق حقوق الطفل العربي أول ميثاق عربي يهتم بشريحة الأطفال تبنته جامعة الدول العربية، فلقد أقر مؤتمر وزراء الشؤون الاجتماعية العرب "ميثاق حقوق الطفل العربي" في ديسمبر 1984، وقد تضمنت بنود الميثاق وسائل تحقيق الأهداف للميثاق معتمدة على وسائل الإعلام المختلفة، وضرورة توجيه جهدها وبرامجها لخدمة قضايا الطفولة، كما أكدت على ضرورة تنقية ما تقدمه أجهزة الإعلام من البرامج المستوردة المنافية للقيم العربية لتأثيرها السلبي على الأطفال. "غريبال : 2002 ، ص 47"

الجزائر علي غرار جميع الدول العربية الاخرى صادقت على هذا الميثاق، وساهمت بصورة فاعلة في تحقيقه وقد حققت الهدف المرجو من خلال تطبيق بنود هذا الميثاق وهذا لعدة اسباب.

➤ **اتفاقية حقوق الطفل " الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع" عام 1989:** تم وضع اتفاقية حقوق الطفل التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع. في عام 1989، وقد خرجت هذه الاتفاقية بعدة توصيات من بينها - ضرورة إعطاء الطفل حرية التعبير وأكدت على دور وسائل الإعلام وأثرها على شخصية الطفل فقد نصت المادة 12 من الاتفاقية على تكفل الدول الأطراف المصادقة لهذه الاتفاقية، للطفل القادر على تكوين آرائه الخاصة، حق التعبير عن تلك الآراء بحرية في جميع المسائل التي تمس الطفل، وتولي آراء الطفل الاعتبار الواجب وفقاً لسن الطفل ونضجه، كما نصت المادة 13 في أن يكون للطفل الحق في حرية التعبير ويشمل هذا الحق، حرية طلب جميع أنواع المعلومات

والأفكار وتلقيها وإذاعتها، دون أي اعتبار للحدود سواء بالقول أو الكتابة أو الطباعة أو الفن أو بأية وسيلة أخرى يختارها الطفل، كما أن المادة 17 تنص على أنها تعترف لجميع الدول الأطراف بالوظيفة الهامة التي تؤديها وسائط الإعلام، وتضمن إمكانية حصول الطفل على المعلومات والمواد من شتى المصادر الوطنية والدولية، وبخاصة تلك التي تستهدف تعزيز رفاهيته الاجتماعية والروحية والمعنوية وصحته الجسدية والعقلية، الجزائر لم تشذ عن القاعدة وصادقت هي الاخرى علي بنود اتفاقية حقوق الطفل غير انها في هذه الفترة كانت تعيد بيت الإعلام داخلها، فالجزائر في هذه الفترة فتحت المجال لتعددية الإعلامية من خلال فتح الإعلام المكتوب أمام الخواص.

➤ **الإعلان العالمي لبقاء الطفل و حمايته و نمائه سنة 1990:** في التاسع و العشرين و الثلاثين من سبتمبر 1990 اجتمع أكبر حشد من قادة دول العالم في مقر الأمم المتحدة بنيويورك لمناقشة جدول أعمال مكون من بند واحد، هو الأطفال وفي ختام القمة التي حضرها أكثر من واحد و سبعون من زعماء دول العالم ورؤساء الحكومات إضافة إلى ثمانية و ثمانين ممثلا رسميا آخر، معظمهم برتبة وزراء صدر إعلاننا بالالتزام ببقاء الطفل و حمايته و تنميته وكذا متابعة خطة عمل لتنفيذ بنود ذلك الإعلان.

➤ **مهرجان القاهرة الدولي لسينما الأطفال 1990:** شارك المجلس العربي للطفولة والتنمية في فعاليات مهرجان القاهرة الدولي لسينما الأطفال، المهرجان الأول من نوعه في مصر والعالم العربي قدم من خلاله مساهمات فنية كان لها الأثر الكبير في نجاحه واستمراره كأول مهرجان عربي دولي في مجال سينما الطفل، بالإضافة للعروض السينمائية الخاصة بالطفل خرج المهرجان بقانون يحدد إعداد ميثاق شرف للعاملين في أفلام الأطفال والذي شارك في وضعه نخبة من المتخصصين والخبراء والعاملين في المجال على المستوى العربي، وأعلن عنه في ندوة أقيمت في إطار النشاط الثقافي المصاحب للمهرجان في دورته الثانية عام 1991، ودائما الجزائر كانت الحاضر الغائب، الحاضر في ترسيم الاتفاقيات وامضاء المعاهدات الغائب في تطبيق ما اتفق عنه، بحكم الوضع الأمني والسياسي التي كانت تعيشه البلد من تحول اجتماعي واقتصادي وسياسي واعلامي.

➤ **الخطة العربية لرعاية الطفولة و تنميتها عام 1992:** يعتبر بيان و خطة العمل العربية الخاصة بالطفولة لتنفيذ أهداف القمة العالمية حول الأطفال في عام 1992م أهم قرار خرج به اجتماع رفيع المستوى الذي عقدته جامعة الدول العربية بتونس، والتي وضعت على أساسه دراسة عن واقع الطفولة العربية آنذاك و ما تواجهه من تحديات، و ترجمة تلك الخطة العربية في إطار أهدافها مجال الاتصال والإعلام و التعبئة، بحيث يتجه إلى تأمين حق الطفل في الإعلام وتوجيه القدرات الهائلة للإعلام الحديث والأصيل في خدمة هذا الحق لتوفير المعلومات و تقديم البرامج الملائمة للطفل و احتياجاته- "مجلة الإذاعة العربية: 2002"، هذا وتعتبر الخطة العربية لرعاية الطفولة أول مبادرة تلوح صراحة بحق الطفل في الإعلام في الوطن العربي، غير أنها أهملت تأثيرات وسائل الإعلام علي الطفل، الجزائر في هذه الفترة كانت لا تفوت هذه المناسبات القارية والدولية، غير أن التجسيد على ارض الواقع بقي رهنا كبيرا علي صون الجزائر حقوق الطفل الإعلامية فالجزائر في هاته الفترة دخلت دوامة العشرية السوداء التي قضت علي الأخضر واليابس وقتلت روح الإبداع لدى النخبة و الإطارات، و اغلقت علي الطفل ميوله و اهتمامته.

➤ **الخطة القومية الشاملة لثقافة الطفل العربي عام 1993:** وضعت المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم عام 1993، خطة قومية شاملة لثقافة الطفل العربي بتونس لتكون عملا قوميا تستمد منه الأقطار العربية مبادئ و آليات العمل في مجال ثقافة الطفل ومرجعا للمؤسسات العاملة في مجال الطفولة والباحثين في الحقول المختلفة المختصة بالطفل و ثقافته و قد اشتملت تلك الخطة على أهم التوجهات و المبادئ العامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند إعداد تلك الخطة، بالإضافة إلى رصد الواقع الثقافي للطفل من حيث السمات العامة للثقافة العربية باعتبارها الإطار

المرجعي، و المداخلات الخاصة بثقافة الطفل، و اقترحت الخطة مجموعة من الأنشطة و الخطوات الإجرائية في عدة مجالات منها التلفزيون الإذاعة باعتبارهما من وسائط الثقافة.

➤ **مؤتمرات حقوق الطفل ووسائل الإعلام في مانيللا في الفلبين في يوليو 1996:** الدول الآسيوية هي الأخرى اهتمت بشريحة الأطفال من خلال تنظيم مؤتمرا حول حقوق الطفل ووسائل الإعلام في مانيللا في الفلبين في يوليو 1996، وأقرت مجموعة الدول الحضور أنه على جميع وسائل الإعلام الموجهة للطفل الالتزام بالآتي:

- 1- الاهتمام بالطفلة الأنثى ومواجهة ظاهرة التمييز الشائعة ضد الإناث.
- 2- الاهتمام بالأطفال ذوي الحاجات الخاصة والأطفال في ظروف صعبة كالحروب.
- 3- وضع الخطط الإعلامية التي تهتم بعدم التفرقة وتحرص على الترفيه.
- 4- رفع مستوى الوعي وتعبئة قطاعات المجتمع لضمان نمو الأطفال ومشاركتهم.
- 5- تجنب جميع أشكال الاستغلال الاقتصادي والتجاري والجنسي والحفاظ على حق الطفل في أن تكون له خصوصية.
- 6- حماية الأطفال من المواد الإعلامية التي قد تحرك الدوافع العدوانية أو الجنسية أو تشجع الصراعات.
- 7- تنمية القيم الموجبة التي تتفق مع قيم كل مجتمع.
- 8- الالتزام بجودة كل ما يقدم من خلال وسائل الإعلام مع عدم استغلال الأطفال.
- 9- تدعيم النمو البدني العقلي، الاجتماعي، الأخلاقي والروحي للأطفال.
- 10- مساعدة الأطفال على التعبير عن أنفسهم وثقافتهم من خلال وسائل الإعلام مع عدم إغفال تنمية الوعي بالثقافات الأخرى.

11- توفير المواد الإعلامية للأطفال وقتما يحتاجونها ويكونوا قادرين على استخدامها. "شطاح : 2014، ص03"
➤ **اتفاقية حقوق الطفل لمجموعة الدول الإفريقية بعقد مؤتمر في أكرا بغانا في أكتوبر 1997:** كما قامت مجموعة الدول الإفريقية بعقد مؤتمر في أكرا بغانا في أكتوبر 1997 لمناقشة حقوق الطفل في وسائل الإعلام المسموعة، وذلك في ضوء احتياجات الأطفال في إفريقيا خاصة الاحتياجات التعليمية والإنمائية بصفة عامة وكانت توصيات المؤتمر الخاص بإعلام الطفل كالتالي:

- 1- ضرورة إنتاج برامج للأطفال عالية الجودة.
- 2- إقرار حق الأطفال في التعبير عن أنفسهم من خلال وسائل الإعلام المختلفة.
- 3- خلق الفرص لتدعيم حق الطفل في التعليم والنمو وتقدير الثقافات الأخرى.
- 4- التنوع في البرامج ومحتواها مع تجنب إثارة دوافع العنف والجنس.
- 5- عرض البرامج في الأوقات المناسبة للأطفال.
- 6- توفير الإمكانيات الفنية والمالية من قبل الوكالات المجتمعية المختلفة لتحقيق أعلى مستوى من الجودة لبرامج

"شطاح : 2014، ص03-04"

➤ **الإعلان الإعلامي العربي الخليجي للنشأة الاجتماعية و آليات تفعيله عام 1997:** وهو الإعلان الذي اعتمده مجلس التعاون لدول الخليج العربي في عام 1997، ليعكس أهداف وتوجهات دول الخليج العربي. وقد جاء هذا الإعلان ليبلور موقفها اتجاه القضايا التي تواجه الأسرة والمجتمع. وقد ضم الإعلان منطلقات أساسية ومقومات وأهداف إستراتيجية وإعلامية في التنشئة الاجتماعية التي يمكن الاسترشاد بها لتنفيذ أهداف خطة استثمار أجهزة الإعلام في دعم التنشئة الاجتماعية، و التي يمكن الاسترشاد بها لتنفيذ خطة استثمار أجهزة الإعلام في دعم التنشئة الاجتماعية للأطفال "مجلة الإذاعة: 2002، ص43".

➤ **الإطار العربي لحقوق الطفل عام 2001:** يعتبر الإطار العربي لحقوق الإنسان التي تمت المصادقة عليه من مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في المملكة الأردنية الهاشمية- عمان 28 مارس 2001، إطاراً استرشادياً للعمل في القضايا المتعلقة بالطفولة خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وذلك في ضوء أهداف الإعلان العالمي و اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل و الأهداف العالمية الجديدة وقد تم وضع مشروع هذه الوثيقة بالتعاون بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ونخبة من الخبراء المتخصصين من ممثلي الدول الأعضاء و المجالس الوزارية المتخصصة و من المنظمات العربية المعنية والوكالات المتخصصة لمنظمة الأمم المتحدة.

➤ **وثيقة "عالم جدير بالأطفال" بنيويورك ماي 2002:** و هي الوثيقة الجديدة التي صادقت عليها دول العالم في أثناء انعقاد الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة للطفولة حيث تمثل تلك الوثيقة التزاماً جديداً لدول العالم للعمل نحو تهيئة عالم جديراً للأطفال وقد وضعت الدول العربية موقفاً موحداً لها للمشاركة في هذا الاجتماع تمخض عن الاجتماع العربي رفيع المستوى الذي عقد بالقاهرة في جويلية 2002.

➤ **المؤتمر العربي الرابع رفيع المستوى لحقوق الطفل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مراكش بالمملكة المغربية، خلال الفترة من 19 إلى 21 ديسمبر/ كانون أول 2010:** وتعد الخطة العربية الثانية للطفولة التي أقرت من مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة (تونس 2004) التزاماً عربياً بتكريس حقوق الطفل وتفعيلها، وإطاراً استرشادياً في وضع أو مراجعة الخطط الوطنية في مجال الطفولة. وقد بدأ العمل على إعداد تلك الخطة العشرية مع بدايات الألفية الثالثة مواكبةً للتحركات الدولية لإقرار " وثيقة عالم جدير بالأطفال"، وانعكاساً للمبادرات العربية التي تمثلت في العديد من الوثائق المرجعية ومنها الإطار العربي لحقوق الطفل (2001) وإعلان القاهرة حول " عالم عربي جدير بالأطفال" لتفعيل آليات العمل العربي المشترك من أجل الطفولة (2001)، واستكمالاً للجهود العربية التي بذلت على مدى العقدين الأخيرين من القرن العشرين في هذا المجال..

➤ **منتدى الإعلاميين التمهيدي للمؤتمر العربي الرابع رفيع المستوى لحقوق الطفل " الإعلاميون أنصار حقوق الطفل"،** الذي عقد في بيروت بالجمهورية اللبنانية يومي 25 و26 مايو/أيار 2010، لبحث أهمية دور الإعلام في حماية الطفل: عقدت ورشة عمل الإعلاميين لنشر ثقافة حقوق الطفل ومناهضة العنف ضد الأطفال تحت شعار "إعلام صديق للطفولة"، وذلك خلال الفترة 1 - 3 مارس 2015م بالقاهرة، وبمشاركة أكثر من 42 إعلامياً يمثلون مختلف الوسائل الإعلامية المصرية. بالتعاون بين المجلس العربي للطفولة والتنمية والمجلس القومي للطفولة والأمومة وهيئة بلان الدولية وبرنامج الخليج العربي للتنمية بالتعاون بين المجلس العربي للطفولة والتنمية والمجلس القومي للطفولة والأمومة وهيئة بلان الدولية وبرنامج الخليج العربي للتنمية ، تأتي هذه المبادرة وفق القائمين عنها من الجهات المنظمة بأهمية الإعلام كشريك أساسي في التوعية بقضايا التنمية، وإيماناً بأهمية دوره الفاعل والهام نحو رفع مستوى الوعي العام بقضايا الأطفال وحقوقهم وحمايتهم، وتواصلًا وتكاتفًا مع الجهود الوطنية والعربية المبذولة من أجل نشر ثقافة حقوق الأطفال ومناهضة العنف ضد الأطفال.

2- المبادئ المهنية لمعالجة الإعلام لقضايا حقوق الطفل:

- تفعيل ومراجعة القوانين الوطنية ذات الصلة بالطفولة، ومواءمتها مع المعايير الدولية لحقوق الطفل، كما نصت عليها المعاهدات واتفاقيات حقوق الطفل والاتفاقيات الأخرى الداعمة له، وبما يحقق المصلحة الفضلى للطفل.
- التأكيد على أهمية وضع سياسة إعلامية موحدة تجاه قضايا حقوق الطفل، وفق مقاربة تنموية حقوقية، مع إعطائها أولوية على أجندة الإعلام العربي.

- الاستمرار في عقد ورش العمل والحلقات النقاشية والدورات التدريبية للإعلاميين على المستوى الوطني والإقليمي، بما يسهم في تعزيز ثقافة حقوق الطفل، تنفيذاً لتوصيات لجنة الطفولة بجامعة الدول العربية.
- الدعوة إلى إدماج حقوق الطفل وحمايته، ضمن مناهج التعليم العام ومقررات كليات ومعاهد الإعلام، وإنشاء أقسام متخصصة في إعلام الطفل في الجامعات.
- الاهتمام بالتربية الإعلامية بين الأطفال والأسر، وذوي العلاقة بتنشئة الطفل، بما يسهم في القدرة على التعامل الواعي مع الإعلام خاصة الإعلام الإلكتروني، كي تصب في التربية السليمة ونفاذي الاستخدامات المسيئة والضارة.
- دعوة المؤسسات الإعلامية العربية إلى إنتاج برامج وأفلام موجهة للطفل، تراعي البعد الحقوقي وأساليب التنشئة الحديثة، وذلك في قوالب جاذبة ومؤثرة للطفل.
- دعوة المجالس المختصة بالإعلام إلى تفعيل دورها في عملية الرصد والمتابعة والتحليل والمحاسبة، تجاه الخروقات المهنية في قضايا الطفولة، وفق مجموعة من المبادئ الحاكمة والضابطة مهنيًا.
- دعم مشاركة الأطفال أنفسهم في إعداد وبت البرامج الإعلامية المقدمة لهم، أو في القضايا التي تخص حقوقهم، بما يضمن تحقيق مبدأ المشاركة والحوار وحرية الرأي، ويعزز من دورهم في الحياة العامة.
- الدعوة إلى التشبيك بين الإعلاميين المناصرين لقضايا حقوق الطفل بما يسهم في تبادل المعلومات والخبرات، وتفعيل شبكة الإعلاميين الأردنيين أصدقاء الطفولة بالتنسيق مع المجلس الوطني لشؤون الأسرة.¹ ورشة عمل : 2016 ، ص 116

3- اللوائح القانونية والتشريعية لحماية الطفل من الإعلانات: تعتبر المادة الإعلانية شكلاً من أشكال الإعلام المؤثر في كيان الطفل بسبب تعلق الطفل الشديد به بما يحمله من مؤثرات دافعة لاستقطاب هذه الفئة، ويعتبر الإعلان أو الإشهار له اثر بالغ لدي شريحة الأطفال لما تخلفه مشاهدته من مخاطر تنعكس في سلوكياته - خصوصاً فئة أطفال ما قبل المدرسة - أو تعرضه إلى سوء الفهم وتقبل كل المعلومات التي يقدمها التلفزيون حتى وإن كانت غير دقيقة، سعت العديد من الدول إلى تنظيم العمل الإعلاني للحد من مخاطره اتجاه الطفل، لذلك نجد أن العديد من الهيئات في كثير من دول العالم سواء في أوروبا أو آسيا أو أمريكا أصبحت تهتم بوضع القواعد المنظمة للإعلانات الموجهة للأطفال، والهدف منها هو حماية الطفل من التحولات التي يعرفها قطاع الإعلان وخصوصاً السعي البصري منه، وقد تدخلت لجنة الاتصال الفيدرالية (F.C.C) في عام 1971 لمنع أي إعلانات أو برامج مكفولة تزداد في البرامج الخاصة بالأطفال.

ومن جهة أخرى فقد حددت بعض القوانين ضوابط خاصة للإعلان الموجه إلى الطفل، ومنها:

- أن لا يستغل الإعلان براءة الطفل، وسهولة تصديقه، وقلة تجربته.
 - أن لا يرد في الإعلان أعمال أو أوضاع تعرض الطفل للأذى أو للخطر.
 - أن لا يحتوي الإعلان إطلاقاً على مضامين تشعر الطفل بعقدة النقص إذا لم يتمكن من امتلاك السلعة المعلن عنها، أو تجعله يعتقد أن عدم اقتنائه لتلك السلعة ناجم عن تقصير والديه في أداء واجباتهما نحوه. "شميري، ص14"
 - ✓ في دولة المملكة المتحدة: تخضع الإعلانات في بريطانيا للتشريعات القانونية، حيث ظهر أول تشريع قانوني للإعلان عام 1955 وروجعت هذه القوانين مرة أخرى عام 1977 لتنظم بداخلها الوسائل الإعلامية التي تقدم الإعلانات ضمن موادها المختلفة، ومن هذه المواد منع بث الإعلانات الخاصة بالأطفال بعد التاسعة مساءً.
- "هويدا: 1999، ص 70"

✓ **في دولة فرنسا:** تخضع الإعلانات في فرنسا لرقابة صارمة من حيث تبعيتها لجهات إشراف متعددة وكذلك من حيث القيود المفروضة على المضامين التي تقدمها والزمن المخصص لها، وتوجد تشريعات خاصة بالإعلانات الموجهة إلى الأطفال تحددها اللوائح المنظمة للإعلان في مكتب التحقق من صدق الإعلان، وتوجد لها مادة خاصة وهي المادة 15 وتتص على تجنب استخدام الأطفال سواء في إعلانات الراديو أو التلفزيون إلا في أضيق الحدود الممكنة وفي حالة ارتباط الرسالة الإعلانية أو المنتج المعلن عنه بالطفل بالفعل، كما تنص اللائحة على تجنب أية عبارات في الإعلان من شأنها أن تحث الطفل على طلب السلعة أو نقل من شأن من لا يفتتها، وتتص اللائحة أيضا على استبعاد كافة الإعلانات عن السلع أو المنتجات التي تضر بصحة الطفل، وغيرها من الضوابط والقيود المنظمة لهذه الإعلانات.

✓ **في دولة ألمانيا:** قام المجلس الإذاعي والتلفزيوني لهيئة Bayerischer Rundfunk بتعديل الضوابط الإعلانية في 17 أبريل 1980 بناء على توجيهات من لجنة الإذاعة والتلفزيون فيما يتعلق بالبرامج الخاصة بالأطفال، وقد وضعت عدة ضوابط منها:

- تخضع الإعلانات المقدمة في هذه البرامج إلى الإشراف المباشر لمدير عام هذه البرامج.
- يجب ألا تحمل الإعلانات أي عنصر يدعو الأطفال إلى شراء السلعة أو استهلاكها.
- حظر تقديم أي إشارة أو أفعال في مضمون الإعلان ضارة بالصحة يدعو الإعلان إلى محاكاتها.
- يجب أن يخضع استخدام الأطفال في الإعلان لرقابة صارمة.

✓ **في دولة السويد:** أكثر من ثلاثة عقود لم يكن لدى السويد سوى قناتين تلفزيونيتين تملكهما الدولة وتمولان من خلال رسوم الرخص، ولم يكن مسموحا بأية برامج إعلانية، وفي منتصف الثمانينيات بدأت السويد في استقبال إرسال القنوات الفضائية بما تذيعه من إعلانات وقد أدى ذلك إلى وضع قواعد تنظيمية جديدة للإذاعة سمحت بدخول الإعلانات في التلفزيون والإذاعة بدءا من عام 1991، ولكن ظل الحظر الوحيد على الإعلانات مفروضا على البرامج الموجهة إلى الأطفال، فحظر الدعاية التجارية الموجهة إلى الأطفال منصوص عليه في قانون البث، ومن ثم لا توجد إعلانات عن لعب الأطفال أو المواد الفضائية التي يستخدمها الأطفال، وينطبق الحظر على جميع القنوات الأرضية، ولكنه لا يشمل القنوات التي بثت من الخارج وهذا الحظر انعكاس لرأي عام وطني يرى أن الأطفال يحتاجون إلى حماية خاصة، وقد كان للمنظمات غير الحكومية دور فعال في إقرار هذا الحظر الذي فرض من البرلمان، وقدم المجلس السويدي الوطني للسياسات المتعلقة بالمستهلكين تقريرا يستند إلى دراسات دولية عديدة بشأن الأطفال والدعاية التلفزيونية، ويخلص التقرير إلى أن معظم الأطفال لا يفهمون الغرض من الدعاية فهما كاملا، وهو شرط لتكوين موقف ناقد إزاء هذه الدعاية - إلا عند بلوغهم سن الثانية عشرة - وتقوم السويد بمحاولات للتأثير على الاتحاد الأوروبي لكي يعم هذا المعيار في باقي دول أوروبا. **هويدا: 1999، ص 51-52**

✓ **في دولة الإمارات العربية المتحدة:** يخضع الإعلان في دولة الإمارات لمجموعة من المبادئ تطبق على الإعلانات ومنها:

- نصت الأحكام الخاصة بالإعلانات الموجهة للطفل على رفض قبول المادة الإعلانية إذا كانت تستغل بصورة مباشرة أو غير مباشرة تعلق الأطفال بالأشياء وميلهم للمحاكاة والتقليد، مع حظر الإعلانات التي من شأنها أن تعرض سلامة الأطفال للمخاطر وبخاصة تلك التي توحى لهم بعدم خطورة ممارسة أنماط سلوكية معينة. **"هويدا : 1999، ص**

130"

- مبادئ التنظيم الذاتي للخدمة الإعلانية في الشبكات ومحطات الراديو والتلفزيون: ينص القانون على أن التلفزيون مثل غيره من وسائل الإعلام تقع عليه المسؤولية الكاملة عن كل ما يبثه من الرسائل الإعلانية، وفي هذا الإطار تضع المحطات التلفزيونية بعض المبادئ التي يخضع لها المعلن والوكالة الإعلانية، وهذه القواعد مستخلصة من الأوضاع

الثقافية والاجتماعية السائدة في المجتمع، فهي تعكس الاتجاهات المحافظة والذوق العام، وهي تحدد ما هو مقبول وغير مقبول طبقا للمعايير الاجتماعية والأخلاقية السائدة في المجتمع، وكذلك طبقا لاتجاهات الجماعات الضاغطة والتي تلعب دورا مؤثرا في الحياة الاجتماعية، وهذه القواعد تشكل عائقا أمام تدفق الإعلانات الدولية، وهذه القواعد ترتبط بقطاعات رئيسية من بينها الإعلانات التي تستهدف الأطفال.

4- تجربة الجزائر في المحافظة على حقوق الطفل الإعلامية: أن مصادقة جميع الدول العربية على أي قانون من القوانين السابقة الذكر، تجعل أي بلد، هذا القانون جزءا لا يتجزأ من تشريعاتها الداخلية وتبدو تشريعاتها متطورة إذ هي ضمنت للطفل حقه في الإعلام من حيث المبدأ، حيث ولد للأطفال استحقاقات وآفاق في مستوى البرامج الموجهة إليهم إذاعيا وتلفزيونيا، وليس هناك شك أيضا في سعي المشرفين على تطور تلك البرامج من أجل تلبية تلك الاستحقاقات والآفاق، ولكن هذا التطور ما يزال يحتاج للمزيد من العمل ماديا وفكريا حتى ترتقي البرمجة الموجهة للأطفال للحظة التاريخية التي نعيشها وهي لحظة مليئة بالتحديات من كل جانب.

وبالنسبة للجزائر، نجد أن مصادقتها على الاتفاقية الدولية الخاصة بحقوق الطفل جاءت بعد فترة تميزت فيها الأوضاع الإعلامية في الجزائر خلال الفترة 1979-1990 بمرور عدة أحداث إلى جانب اتخاذ عدة إجراءات اعتبرت الأولى من نوعها منذ الاستقلال مثل: لائحة الإعلام الصادرة على مؤتمر جبهة التحرير الوطني لسنة 1979، وكذلك قانون الإعلام سنة 1982 والذي يشمل قرار السياسة الإعلامية ثم يأتي قانون الإعلام لسنة 1990 الذي كرس ولأول مرة مبدأ التعددية الإعلامية بصفة قانونية وكذا قانون الإعلام الأخير 2012 الذي جاء على أنفاذ قانون 90 ولكن ما تعلق ببنود حقوق الطفل في هذا القانون جاءت تكريسا للقانون السابق ولم تدخل فيه الدولة ولا إضافة.

ويعتبر قانون الإعلام لـ1982 جاء لينظم المطبوعات والصحافة المكتوبة، ولم يتعرض إلى الوسائل السمعية البصرية، ولم ينطرق الي إعلام الطفل بأي اشارة، أما قانون الإعلام 1990 نجد أنه يحصر الحق في الإعلام في مجرد عملية الاطلاع على الوقائع والآراء التي تنقلها وسائل الإعلام الجزائرية، حيث ركز في تطرقه لحق الطفل في الإعلام على الحرص أن لا يحصل الطفل على أي معلومات منافية للأخلاق الإسلامية أو القيم الوطنية أو حقوق الإنسان أو تجسيدا للتطرف و الخيانة بالإضافة إلى عدم نشر أو إشهار ما يمكن أن يشجع على العنف والانحراف، فحق الطفل في الإعلام حسب ما جاء في قانون الإعلام 1990 مجرد مقاربة نظرية لم يتوسع في تحديد هذا الحق بالمقارنة مع التشريعات الدولية والعربية.

لقد كان للجزائر في بدايات سن قوانين ومواثيق حماية الطفل من الإعلام دورا بارزا في الحفاظ على هذه المكتسبات خلال الفترة التي سبقت التسعينيات من القرن الماضي، حيث لعبت الجزائر دورا بارزا في إرساء قرارات معينة تعني بمجال حماية الطفولة في الجهة المقابلة سعت الي حضور دائم ومستمر في اللقاءات والملتقيات الداعية الى احترام حقوق الطفل الإعلامية، وقد ساعدتها في ذلك مجموعة من العوامل التي ساهمت في محافظة الجزائر لالتزاماتها القانونية منها:

- احتكار الجزائر للمشهد الإعلامي "الصحافة المكتوبة /الصحافة السمعية البصري"
- الاعتماد علي البرامج المحلية المخصصة لطفل علي حساب البرامج المستوردة
- دور المؤسسة التربوية القوي " مؤسسة تنشئة اجتماعية فعالة "
- احتكار الجزائر للمشهد السياسي "الحزب الواحد"

وبعد أن عرف أطفال أجيال الثمانينات شخصيات جزائرية أصيلة كـ: "حديوان" و"ماما مسعودة" و"بوقرة" فقد تأثرت الأجيال الجديدة التي لم تجد أمامها أي بدائل على المستوى الوطني بشخصيات كرتونية، وبرامج أجنبية اخترقت بسرعة فائقة المنظومة الفكرية والقيمية، وأصبحت تهدد التنشئة السليمة لأطفالنا الذين بدأوا في اكتساب سلوكيات العنف وتبني معتقدات وأنماط وتقمصات لا تمت بصلة للهوية والانتماء المحلي، لأن الجزائر شهدت بعدها تأخرا واضحا في مجال إنتاج المواد الإعلامية الموجة للطفل رغم الأهمية القصوى التي يحوز عليها في بقية المجتمعات الأخرى. باعتباره أحد أقوى الأساليب الحديثة للتكوين و التنشئة الاجتماعية، وبناء المنظومة الفكرية والقيمية للفرد في علاقته ببيئته من أجل ترسيخ روابط الانتماء لديه، في حين ظهر جليا تشجع الدول الغربية المتقدمة لهذا النوع من الصناعة الثقافية، من خلال غزارة إنتاج البرامج وأفلام الكرتونية بالنظر لما تدره أفلام الكرتون وبرامج الأطفال من مداخل طائلة، وما تحدثه من تأثير ثقافي وعقائدي ممنهج، وهذا استمرار سيطرتها على العقول والأوطان. بينما بقيت الساحة الإعلامية الجزائرية عاجزة عن مواجهة هذه الموجة، واستسلمت حتى للهيمنة المشرقية العربية في هذا السياق شجعت الدول الغربية المتقدمة هذا النوع من الصناعة الثقافية، وأولته عناية فائقة بالنظر لما تدره أفلام الكرتون وبرامج الأطفال من مداخل طائلة، وما تحدثه من تأثير يصب في صالح اقتصادها وثقافتها واستمرار سيطرتها على العقول والأوطان. بينما بقيت الساحة الإعلامية الجزائرية عاجزة عن مواجهة هذه الموجة، واستسلمت حتى للهيمنة المشرقية العربية في هذا السياق خاصة بعد ظهور قنوات متخصصة في برامج الأطفال، مما استسهل هجرة جماعية لأطفالنا نحوها. والتي جعلت أطفالنا يرددون أغانيها ويتقمصون شخصيات أبطالها ويتكلمون لهجتها مبتعدين عن معالم الشخصية والهوية الجزائرية، والإقتداء بقذوة غير قذوتنا وسنحاول من خلال هذه المداخلة تسليط الضوء على أهم عوامل ساهمت في تفهقر الجزائر والإخلال بتعهداتها إزاء عدم الاهتمام بالإعلام الموجه لطفل:

- التعددية السياسية التي صاحبها تعددية إعلامية
- دخول الجزائر دوامة عنف "العشرية السوداء"
- غياب قطاع السمعي البصري الخاص
- الإعتماد على البرامج المستوردة من برامج الاطفال
- هجرة الأدمغة والفنانين الي الخارج
- عدم الاهتمام بالمادة الإعلامية الموجهة لطفل
- تغييب "إعلام الطفل" من التشريع الجزائري
- تراجع دور المدرسة " مؤسسة تنشئة اجتماعية فعالة "
- نقص الوعي المجتمعي بخطورة الإعلام الوافد والحامل لقيم وأفكار وانحرافات سلوكية وعقائدية قد يكون لها بالغ الأثر على تنشئة أجيالنا القادمة
- غيابات الاستثمارات العمومية والخاصة، وعد إدراك الفوائد الاقتصادية لهذه الصناعة الثقافية المربحة .
- غياب التكوين والتجهيزات التقنية، ونقص المختصين في هذا النوع من الإعلام فضلا عن غياب منظومة وإستراتيجية واضحة لتطوير المنتج السمعي البصري الموجه للطفل، ودعومه في كافة مراحل الإنتاج والتوزيع والبت.
- قلة الجودة، وضعف الأداء في الأعمال الوطنية المنجزة والمعروضة، مما يقلل من فرص التنافسية مع المنتج الخارجي .
- ظهور الانترنت وما انجر عليها من وسائل تواصل/ مما يصعب التحكم في الإعلام الوافد الموجه لطفل

➤ **مكانة الطفل في التعددية الإعلامية** "1990" وقطاع السمعي البصري "2012": يعتبر قطاع السمعي البصري مصدرا ثقافيا واجتماعيا وسياسيا مؤثرا بامتياز علي الأسرة، وصار قوة تربوية رابعا بعد المنزل والمدرسة ودور العبادة ، بما لديه من جاذبية وتنوع وبما له من موقع في مشكلة الفراغ ، برغم ما له من سلبيات. "يوسف حسن نوفل: ص 14" فعلى الرغم كون الفضائيات العربية تنطلق من بيئة مشابهة إلا أنها حملت معها خصوصيات وثقافات مغايرة. حيث استقبل الجزائريون الفضائيات العربية مع مطلع تسعينات القرن الماضي ، بعد انتشار استعمال الهوائيات المقعرة ، وبالنظر للانغلاق السمعي البصري الذي كان سائد الجزائر انذاك ووجود قناة عمومية وحيدة واحدة ، فقد أُقبل الجمهور المحلي على القنوات الوافدة ، بشكل منقطع النظير وكان ظهور قنوات عربية يحمل بعضها مضامين دينية وتربوية هو البديل الوحيد المتوفر الذي لقي إقبالا متزايد من طرف الأطفال الجزائريين كما لقي تشجيعا من قبل الأولياء . لكن سرعان ما تبين أن هذا الشكل أيضا من الإعلام - وإن لم يكن بنفس مستوى الخطورة- قد كان يعبر عن ثقافات وواقع مختلف ، وقد جعل أطفالنا يردود أناشيده بلهجات تلك القنوات . وطرح ذلك مشكل اللغة والثقافة والهوية من جديد . كما طرحت مشكلة العقيدة في أحيان أخرى ، مثلما حدث مع القنوات المسيحية والشيعية تحديدا ، لقد بات أطفالنا يبحثون عن هويتهم ويتشربون من حضارة غربية تساهم بدورها في صقل شخصيتهم ذلك أن البرامج الأجنبية تشغل مساحة معتبرة ضمن شبكة البرامج الموجهة للطفل الجزائري و خاصة الرسوم المتحركة و المؤثر الأول في شريحة الأطفال و المفضل لديهم ،حيث تصل نسبة استيراد الرسوم المتحركة إلى 95% من الشبكة التي يقدمها التلفزيون الجزائري "أبو اسكندر : ص22" و هي من إنتاج غربي مترجمة إلى اللغة العربية، يبقى في الأخير البحث عن منتج يتلاءم مع قيمنا وثقافتنا في سبيل ترفيه وتنقيف وتربية أطفالنا ومجتمعنا والعمل على تحفيز وتشجيع المبدعين والمخرجين حتى يتمكنوا من إنتاج نوعية جيدة للبرامج هذه بعض محاولات التلفزيون الجزائري رغم ضالتها وقتلتها، لكنه يبقى من المفروض بل من الواجب أن تسعى القناة الجزائرية إلى تطوير وتحديث برامجها ومواكبة التطورات الحاصلة في مختلف المجتمعات سواء منها الأجنبية او العربية.

على رغم من ان محطات الإعلام الإصلاحية في الجزائر واضحة انطلاقا من التعددية الإعلامية في الصحافة المكتوبة مع بداية التسعينات ، وانفتاح قطاع السمعي البصري في 2012 إلا أن مكانة الطفل أو حصته في كعكة الإعلام محتشمة ، ولا ترتقي إلى الاهتمامات و الإسهامات الدولية ، لأسباب ترتبط أغلبها بالتمويل والإشهار والجوانب التجارية ، فضلا عن غياب الإطار القانون والمهني المهيكل والمشجع لهذه الصناعة ، التي سيكون لها مستقبل واعد في ظل توفر الشروط اللازمة خاصة مع وجود قابلية كبيرة لدى هذا النوع من الجمهور تجاه تلك الأشكال من المضامين ، وعلى الرغم من تحول الفضائيات ، إلى قوة تأثيرية كبيرة حيث " ، و في 25 ديسمبر انطلقت 2018 دورة تكوينية هي الأولى من نوعها موجهة للصحفيين حول حقوق الطفل والإعلام والتي توجت بالإعلان عن ميلاد شبكة الإعلاميين الجزائريين لتعزيز حقوق الطفل ،الدورة التكوينية خصصت لفائدة 24 صحفيا من مختلف وسائل الإعلام المكتوبة المرئية والمسموعة تحت شعار «حماية وترقية الطفل من خلال وسائل الإعلام» كانطلاقة أولى تم فيها مناقشة مواضيع مختلفة في شكل ورشات تدريبية تم من خلال الكشف عن مهارات التحكم في أساليب بناء الرسائل الاتصالية الموجهة للطفل وعن الطفل وكيفية مراعاة أخلاقيات المهنة والمبادئ التي جاءت بها الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وكذا قانون الطفل الجزائري الصادر في 2015.

الخاتمة:

إن تنوع الإشكالات القانونية المتعلقة بحقوق الطفل عامة وحقه في الإعلام بوجه أخص دافع أساسي للشعوب العربية و القيادات إلى الاهتمام بمجال الطفولة لما تمثله من مستقبل واعد للأمة، لذلك عكفت عديد من الدول إلى أن تولي عناية خاصة للطفولة من خلال سياساتها وبرامجها؛ بما جعلها تقدم على تطوير تشريعاتها المتعلقة بها و تنخرط في المسار الكوني الرامي إلى النهوض بالطفولة في كافة المجالات و خير دليل على ذلك ما أقرته عديد من الاتفاقيات والصكوك الدولية خاصة إتفاقية حقوق الطفل غير أن الجزائر وبالرغم من مصادقتها علي أغلب القوانين والتشريعات العربية والعالمية الرامية الي حماية الطفل من الإعلام، إلا ان المشرع الجزائري لم يرافقها بمواد قانونية تحمي حقوق الطفل في الإعلام في جميع قوانين الإعلام المنظمة للمهنة في الجزائر، وأصبحت مجرد اتفاقيات حبر على ورق لتلميع صورة البلد في المحافل الدولية، ليبقى الطفل الجزائري يلهث وراء مضمون إعلامي سليم موجه له في خضم الإعلام الوافد الموجه.

المراجع والمصادر:

- 1- محمد عوض، إعلام الطفل، دار الفكر العربي، القاهرة، 1994
- 2- عائدة غربال، وسائل الإعلام وحماية الأطفال من العنف، مجلة خطوة، العدد 28، 2008، ص(غ.م).
- 3- مجلة الإذاعة العربية، العدد 1، 2002. متوفر على الرابط www.asbu.net/medias/text/rev_asb_.pdf
- 4- ناهد باشطح، الطفل ومسؤولية وسائل الإعلام، مجالات التأثير وتأهيل الإعلاميين. مقال 2014
- 5- هويدا مصطفى: الإعلان في الأنظمة الإذاعية المعاصرة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 1999
- 6- ورشة عمل إقليمية حول المبادئ المهنية لمعالجة الإعلام العربي قضايا حقوق الطفل تحت شعار "إعلام صديق للطفولة"، خلال الفترة من 1 - 2 / تشرين ثاني 2016 بعمان، الأردن، من موقع صوت الوطن www.alwatanvoice.com
- 7- فهد بن عبد الله الشميمري: التربية الإعلامية"كيف نتعامل مع الإعلام"، مكتبة فهد الوطنية، السعودية، 2010
- 8- يوسف حسن نوفل: القصة والطفل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1999
- 9- أبو اسكندر، الحل يكمن في الأعمال المشتركة"، مجلة الشاشة الصغيرة، العدد 184، من 31 ماي إلى 06 جوان 2003، الجزائر